غرفة جدة
JEDDAH CHAMBER
— 1946 —

تداعيات

التدابير الاحترازية على

القطاع الخاص

من جائحة كورونا المستجد (كوفيد - 19)

مركز البحوث والدراسات - مايو 2020م

المحتويات

المقدمة 3

أولاً: طبيعة الأزمة وتأثيرها على الاقتصاد عالمياً

- طبيعة الأزمة عالمياً 4
- أهم التدابير الاحترازية المتخذة عالمياً للحد من انتشار الفايروس 4
- تأثير التدابير الاحترازية على اقتصاديات دول العالم 7
- الإجراءات المقترحة للتخفيف من الآثار على سلاسل الإمداد 11
- أهم البرامج والمبادرات المتخذة عالمياً لتخفيف الأضرار الاقتصادية 12

ثانياً: طبيعة الأزمة وتأثيرها الاقتصادي بالمملكة

- طبيعة الأزمة في المملكة 14
- أهم التدابير الاحترازية المتخذة في المملكة 15
- تأثير التدابير الاحترازية على القطاعات الاقتصادية في المملكة 17
- برامج ومبادرات الدعم الحكومي للقطاع الخاص في المملكة 21
- قوة ومتانة الاقتصاد السعودي 22
- أهم النصائح والتوصيات للقطاع الخاص لتخفيف آثار الجائحة 23

ثالثاً: أهم مساهمات ومبادرات الدعم المقدمة من القطاع الخاص وغرفة جدة خلال فترة الجائحة

- مساهمات ومبادرات القطاع الخاص الداعمة خلال فترة الجائحة 25
- مبادرات غرفة جدة خلال فترة الجائحة 26

رابعاً: أهم الدروس المستفادة اقتصادياً من جائحة فايروس كورونا والتوقعات المستقبلية لبنية الأعمال

- أهم التغيرات الاقتصادية ما بعد كورونا 29
- برامج العمل المقترحة لمواكبة مستقبل الأعمال 29
- أنشطة وقطاعات اقتصادية ستدعم الاقتصاد الرقمي والعمل عن بعد بإستخدام أحدث التقنيات 30
- وسائل وأدوات العمل عن بعد 31
- مستقبل ممارسة الأعمال 33

المقدمة:

يشهد العالم تداعيات قوية لانتشار فايروس «كورونا» الجديد (كوفيد- 19) والذي يعد أحد الكوارث الوبائية المؤثرة بشكل مباشر على حياة البشر، وعلى اقتصاديات الدول والحكومات بقطاعاتها المختلفة، وهي تداعيات لم يسبق لها مثيل منذ 100 عام تقريباً.

هذه الأزمة مازالت مستمرة ولا يمكن التنبؤ بموعد انحسارها، وأدت إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي في أكثر من صورة كإغلاق أغلب المنشآت وارتفاع نسبة البطالة على مستوى دول العالم ، وواجهت دول العالم هذه الجائحة بتدابير وإجراءات احترازية للتخفيف من حدتها، وكما قدمت مجموعة من مبادرات وحزم الإنقاذ والاستثناءات لدعم القطاع الخاص أمام تداعيات الجائحة.

في هذا الإصدار سنسلط الضوء على طبيعة الأزمة وتأثيرها عالمياً و محلياً بالمملكة العربية السعودية، متضمنة التدابير التي تم اتخاذها من قبل الحكومات وأثرها على القطاعات الاقتصادية، برامج الدعم الحكومي، بعض التوصيات لمنشآت القطاع الخاص لتخفيف أثر تلك الجائحة، ثم التعقيب على مساهمات القطاع الخاص بالمملكة، وغرفة جدة تحديداً تجاه استشعارهم بالمسؤولية أمام المجتمع والحكومة في ظل هذه الأزمة، وأخيراً أهم الدروس المستفادة والتوقعات المستقبلية على بيئة الأعمال.

أولاً: طبيعة الأزمة وتأثيرها على الاقتصاد عالمياً

1- طبيعة الأزمة عالمياً

بدأت الأزمة منذ أن أبلغت الصين منظمة الصحة العالمية في ديسمبر ٢٠١٩م عن مجموعة حالات إصابة بالتهاب رئوي في ووهان، مقاطعة هوباي، تم تشخيصها فيما بعد بأنها فايروس كورونا المستجد(كوفيد-19), وفي يوم 11 مارس 2020 م تم الإعلان من منظمة الصحة العالمية أنه وباء عالمي، وقد أخذ الفايروس بالانتشار السريع الأمر الذي أدى إلى تقييد حركة السفر، التجارة، السياحة، النقل والخدمات اللوجستية بين الدول، وزيادة الانفاق على الإجراءات الاحترازية للحد من انتشاره. وقد انعكست الآثار السلبية لانتشار الفايروس على النمو الاقتصادي العالمي بشكل عام، وكما أثرت على سلاسل الإمداد العالمية التي تستحوذ على جزء كبير من التجارة العالمية والتي تعطلت نتيجة توقف المصانع وتأخر استئناف التشغيل.

4,9 مليون إصابة بفايروس كورونا

انتشر في **188 دولة** حول العالم

وأدى إلى وفاة اكثر من **320 ألف شخص** تقريباً حتى تاريخ 18 مايو 2020

2- أهم التدابير الاحترازية المتخذة عالمياً للحد من انتشار الفايروس

بادر كلاً من المجتمع الدولي والحكومات الدولية باتخاذ خطوات صارمة لإحتواء الأزمة العالمية بشتى الطرق تضمنت خطط الإنقاذ الاقتصادية وعدد من التدابير والقرارات التي استهدفت دعم الشركات والقطاعات المتضررة، وسيتم فيما يلي استعراض أهم التدابير الاحترازية المتخذة:

1 منظمة الصحة العالمية

2 الإجراءات الاحترازية التي اتفق عليها معظم الدول

1. منظمة الصحة العالمية

تم انشاء فريق دعم إدارة الحوادث على نطاق المستويات الثلاثة للمنظمة: المقر الرئيسي، والمقرات الإقليمية والمستوى القطري، لوضع المنظمة على مسار طارئ للتصدي للجائحة.

نشر التوعية على وسائل التواصل الاجتماعي ونشر تقييماً للمخاطر وتحديث الحالات.

عناوين وروابط صفحات التواصل الاجتماعي لمنظمة الصحة العالمية:

https://www.youtube.com/user/who?sub_confirmation=1

@WHO @WHO @WHO

إصدار حزمة متكاملة من الإرشادات التقنية الإلكترونية تتضمن نصائح للبلدان بشأن كيفية اكتشاف الحالات المحتملة وفحصها وتدبيرها العلاجي، استناداً إلى المعارف التي كانت متاحة عن الفايروس في تلك المرحلة.وتم إرسال الإرشادات إلى مديري الطوارئ في المكاتب الإقليمية للمنظمة لتعميمها على ممثلي المنظمة في البلدان.

أصدرت المنظمة الخطة الاستراتيجية للتأهب والاستجابة لمساعدة المجتمع الدولي على حماية الدول ذات النُظم الصحية الضعيفة.

أصدرت المنظمة تقييماً بإمكانية وصف أزمة "كوفيد-19" بالجائحة، انطلاقاً من قلقها البالغ إزاء المستوى المفزع لتفشي المرض ووخامته والمستوى المفزع أيضاً من التقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة.

إطلاق الصندوق التضامني للاستجابة لجائحة "كوفيد-19" لتلقي التبرعات من الأفراد والشركات والمؤسسات.

إطلاق "تجربة التضامن"، وهي تجربة سريرية دولية تهدف إلى توليد بيانات متينة من مختلف أنحاء العالم للتوصل إلى الأدوية الأنجح في علاج "كوفيد-19".

المصدر: https://2u.pw/Qr3IL (1)

2. الإجراءات الاحترازية التي اتفق عليها معظم الدول

- تعليق السفر محلياً ودولياً.
- فرض حظر التجول الجزئي أو الكلي وتقييد الحركة المرورية داخل المدن.
- تعليق المدارس والجامعات والمنشآت التعليمية والتدريبية.
- تعليق كافة الفعاليات والمناسبات العامة والخاصة.
- إغلاق كافة الأسواق والمحلات التجارية.
- إطلاق حملات توعوية مثل " خليك بالبيت" ونشر الوعي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.
- فرض العقوبات والغرامات على الأشخاص المتهاونين بالقرارات والغير ملتزمين بالعزل المنزلي.
- توفير أماكن الحجر الصحي المتخصصة والملائمة وبروتوكولات العلاج المناسب للحالات وكذلك التتبع النشط للمخالطين.
- إرسال الدعم للدول الأخرى والتبرع لمنظمة الصحة العالمية لإجراء التجارب السريرية اللازمة لاكتشاف علاج لفايروس كورونا المستجد "كوفيد-19".

3- تأثير التدابير الاحترازية على اقتصاديات دول العالم

يشهد العـالم أزمة اقتصادية عالمية بسبب تدابير التباعد الاجتماعي والغلق وتقييد حركة الناس للحد من تفشي جـائحة كورونـا "كوفيد-19" مما أدى إلى وقـوع صدمات حـادة في أغلب القطـاعات الاقتصـادية داخـل كـل دولـة بما فيها التبادل التجاري بين الدول

وأشارت توقعات منظمة التجارة العالمية إلى أن أزمة «كورونا» ستتسبب في تراجع التجارة العالمية لهذا العام بنسبة تتراوح بين **13%** إلى **32%**.

سيتعيـن على صنـاع السيـاسـات تنفيـذ إجـراءات موجهـة علـى مستـوى السياسة النقدية، والسـوق المالية، لمساعدة منشـآت الأعمال المتضررة.

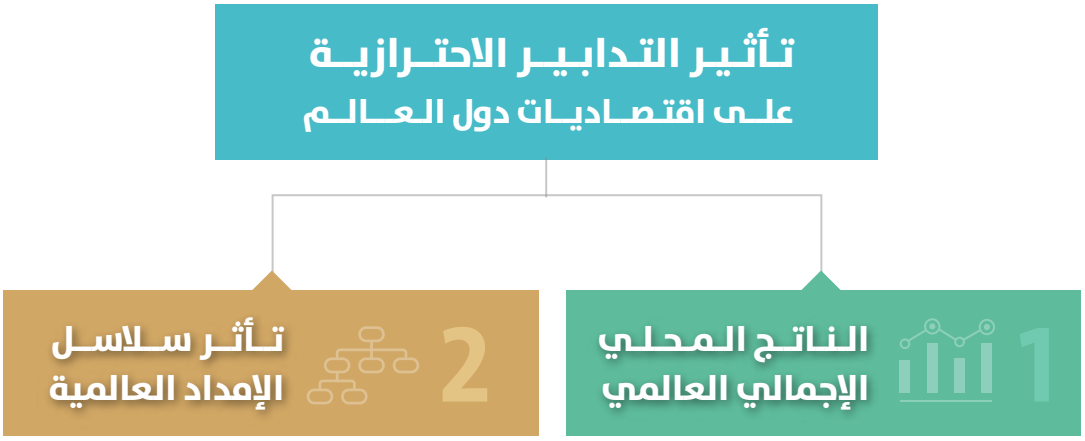

1. تأثير الأزمة على الناتج المحلي الإجمالي العالمي:

1- بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2019م 2.9%، ومن المتوقع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي العـالمي في عام 2020 م إلى 2.4% بسبب تداعيات جائحة كورونـا، بينما كان من الـمتوقع نـموه إلى 3.3% في عام 2020م قبل وقوع الجائحة.[1]

2- تتوقـع منظمـة الـتعاون الاقتصـادي والتنمية انخفـاض في معـدل نمـو النـاتج المحلـي الإجمـالي لـمجموعة G20 إلى 2.7% في عام 2020م ويتوقـع ارتفاعه في عـام 2021م الـى 3.5%.[2]

المصدر: (1) https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/20/01/2020/weo-update-january2020
(2) http://www.oecd.org/economic-outlook/

أهـم الـدول الـمـتـوقـع انـخـفـاض نـمـو الناتج المحلي الإجمالي بها في عـام 2020م [1]

انخفاض نمو الناتج الدولي الإجمالي لأكثر من 0.3 نقطة

استراليا	كندا	منطقة أوروبا
إيطاليا	اليابان	كوريا
الارجنتين	الصين	الهند
المكسيك	روسيا	تركيا
	كوريا الجنوبية	

إنخفاض نمو الناتج المحلي لأقل من 0.3 نقطة

المانيا	فرنسا	المملكة المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية	اندونيسيا	

المملكة العربية السعودية

من المتوقع عدم تغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م، كما يتوقع زيادة الناتج الاجمالي المحلي للمملكة العربية السعودية 0.5+ في عام 2021 ليصل إلى 1.9 [2]

المصدر: (1) تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مجلس الامارات للمستثمرين بالخارج
(2) http://www.oecd.org/economic-outlook/

2. تأثير الأزمة على سلاسل الإمداد العالمية

1- انخفاض انتاج بعض المصانع في عدد من أهم دول العالم حسب مؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعة العالمي الغير نفطي والذي يقيس مستوى نشاط القطاع الصناعي الغير نفطي المتضمن (التوظيف، الإنتاج، الطلبيات الجديدة، توزيع الموارد، المخزونات)، وبحسب ماذكره موقع https://www.investing.com/ عن مستوى نشاط القطاع الصناعي الغير نفطي لبعض الدول حتى مطلع مايو 2020م.[1]

حيث أن أي قراءة فوق 50 نقطة تشير إلى التوسع في النشاط الصناعي
وأي قراءة أقل من 50 نقطة تشير إلى تقلص وانكماش النشاط الصناعي

2- تعليق و توقف بعض المصانع عن الإنتاج مؤقتاً خاصة فيما يتعلق بمنشآت التجميع والتصنيع.[2]

وبالنظر إلى الإجراءات الاحترازية التي تم استعراضها لاحتواء الأزمة في كل دول العالم
نلاحظ أن تأثير تفشي فايروس كورونا "كوفيد-19" قد طال أيضاً

جميع مجالات أنشطة النقل والخدمات اللوجستية

تعرضت سلاسل الإمداد العالمية للعديد من المخاطر نتيجة:

- انخفاض الطلب وقلة العرض لكلاً من المستهلكين والمنتجين لهذه الأنشطة والقطاعات
- عدم قدرة بعض الموردين والعاملين في أنشطة النقل واللوجستيات على ممارسة أعمالهم ونقل البضائع بسهولة خارج المدن وداخلها أو عبر الحدود

المصدر: (1) investing.com
(2) Harvard Business Review

القطاعات الاقتصادية المتأثرة عالمياً جراء فايروس كورونا [1]

تأثرت سلبياً بصورة كبيرة

- الأزياء والملابس
- صانعو السيارات
- موردو السيارات
- الأجهزة الكهربائية
- السياحة والفنادق
- الترفيه
- الطيران
- الشحن العالمي

تأثرت سلبياً بصورة متوسطة

- صناديق الاستثمار العقاري
- العقارات
- الإنشاءات
- مواد البناء
- الدفاع
- النقل
- التأجير
- الأدوية
- التعبئة والتغليف
- إدارة المخلفات

تأثرت سلبياً بصورة منخفضة

- النفط و الغاز
- الصناعة
- المعادن والتعدين
- الإعلام
- شركات الخدمات
- منتجات الصلب
- معدات التكنولوجيا
- المشروبات

القطاعات المستفيدة

- الاتصالات
- التجارة الإلكترونية
- الغذاء
- خدمات الإنترنت
- تعدين الذهب

المصدر: (1)تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج

الإجراءات المقترحة للتخفيف من الآثار على سلاسل الإمداد

وبالتوازي مع الخطوات الداعمة للقوى العاملة وفق أحدث السياسات، فقد قدمت ماكنزي ست إجراءات مقترحة للتخفيف من الآثار على سلاسل الإمداد وبناء المرونة ضد الصدمات المستقبلية.[1]

.1	خلق الشفافية	في سلاسل التوريد متعددة المستويات، وإنشاء قائمة بالمكونات الهامة وتحديد أصل التوريد، وتحديد المصادر البديلة.
.2	تقدير المخزون المتاح	على طول سلسلة القيمة - بما في ذلك قطع الغيار والمخزون بعد البيع لاستخدامه كجسر للحفاظ على تشغيل الإنتاج وتمكين التسليم للعملاء.
.3	تقييم طلب العميل النهائي الواقعي	للاستجابة (حيثما أمكن) واحتواء سلوك الشراء للعملاء.
.4	تحسين القدرة على الإنتاج والتوزيع	لضمان سلامة الموظفين مثل توفير معدات الحماية الشخصية والانخراط مع فرق الاتصالات لمشاركة مستويات مخاطر العدوى وخيارات العمل من المنزل. ستمكن هذه الخطوات القادة من فهم مستويات القدرات الحالية والمتوقعة في كل من القوى العاملة والمواد.
.5	تحديد و تأمين السعة اللوجستية	للتسريع حيثما أمكن مع الأخذ في الاعتبار المرونة في وضع النقل عند اللزوم.
.6	إدارة النقد وصافي رأس المال العامل	عن طريق إجراء بعض الاختبارات لفهم أين ستبدأ مشكلات سلسلة التوريد في إحداث تأثير مالي.

المصدر: (1) (McKinsey & Company) Supply-chain recovery in coronavirus times—plan for now and the future
الرابط: https://2u.pw/6C67x

4- أهم البرامج والمبادرات المتخذة عالمياً لتخفيف الأضرار الاقتصادية

بادرت المنظمات الدولية والحكومات باتخاذ خطوات ملموسة وصارمة لاحتواء الأزمة العالمية بشتى الطرق تضمنت خطط الإنقاذ الاقتصادية وعدد من التدابير والقرارات التي استهدفت دعم الشركات والقطاعات المتضررة.

أهم برامج الدعم المقدمة عالمياً [1]

- أعلنت مجموعة البنك الدولي عن إتاحة حزمة تمويل أولية تصل قيمتها إلى **12 مليار دولار** لمساعدة الدول للتغلُّب على الآثار الصحية والاقتصادية لتفشيِّ فايروس كورونا "كوفيد-19".
- تقديم دعم مالي من الجهات الحكومية المختلفة لدعم القطاع الخاص.
- تأجيل دفع القروض للمنشآت لمدة معينة.
- الاستفادة من الخدمات الحكومية المقدمة للقطاع الخاص بشكل عام دون استثناء للمنشآت المتأخرة والتي عليها غرامات.
- أطلقت الحكومات عدة مبادرات لتخفيف الأعباء على الشركات وتحفيز قدرتها على مواجهة ظروف السوق الصعبة.
- التأكد من توفر المنتجات الغذائية بشكل دائم والحفاظ على مراقبة الأسعار والحفاظ على الأمن الغذائي للدولة.
- السماح بالاستيراد والتصدير بين الدول من جميع المنافذ الجمركية.

المصدر: (1) (McKinsey & Company) Briefing materials

مؤتمر القمة G20 [1]

ترأست المملكة العربية السعودية قمة مجموعة العشرين الافتراضية لعام 2020م

والتي أكد من خلالها قادة أكبر اقتصادات العالم إلتزامهم بمواجهة تداعيات فايروس كورونا "كوفيد-19" من خلال عدة إجراءات أبرزها :

- إجراءات ضخ **5 تريليون** دولار لحماية الاقتصاد العالمي.
- دعم الإجراءات غير العادية للبنوك المركزية للتعامل مع الأزمة.
- الاتفاق على زيادة مخصصات عمليات البحث عن دواء ولقاح كورونا.
- تعهد بسد العجز في خطط منظمة الصحة العالمية للتصدي للفايروس وزيادة صلاحيات المنظمة.
- الاتفاق على توسيع قدرة العالم على تصنيع الإمدادات الطبية اللازمة لمواجهة الأوبئة.
- الإلتزام الكامل بحماية الأرواح والتصدي لآثار الجائحة صحياً واقتصادياً واجتماعياً.
- العمل على ضمان مرور آمن لشحنات المعدات الطبية والأغذية بين الدول.
- الدعوة لتقوية شبكات الأمان المالي الدولية.

المصدر :(1) وزارة الخارجية

ثانياً: طبيعة الأزمة وتأثيرها الاقتصادي بالمملكة

1- طبيعة الأزمة في المملكة

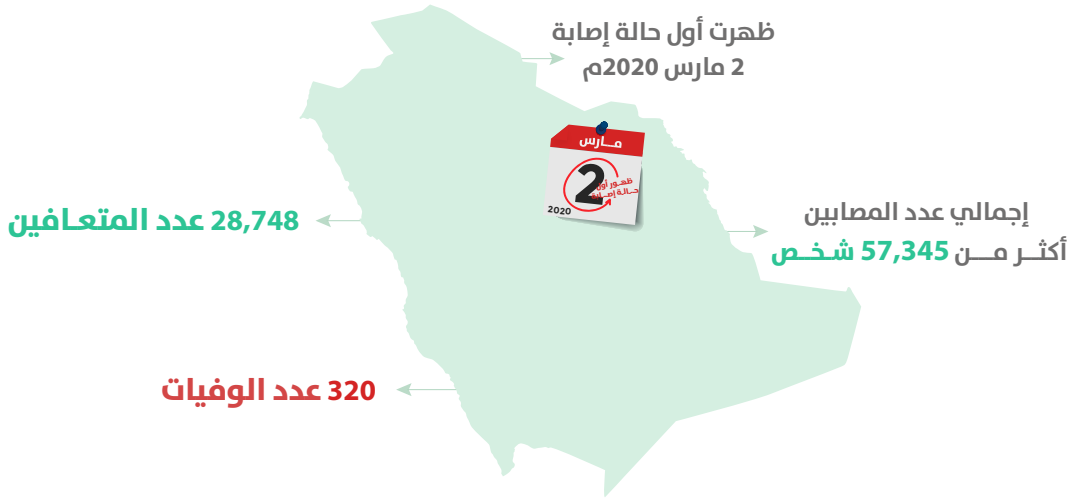

حتى 18 مايو 2020م

- أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله أمر بتقديم علاج فايروس كورونا المستجد مجاناً للمواطنين والمقيمين ومخالفي أنظمة الإقامة وهذا ما أكد أن الإنسان وصحته أولوية قصوى.

- سخرت وزارة الصحة كل إمكانياتها منذ بداية الأزمة للتعامل مع هذه الجائحة، وخصصت الوزارة مركز إعلامي عبر مختلف القنوات للإعلان اليومي عن حالات الإصابة الجديدة وحالات الوفاة والحالات المتعافية.

- اعتماد 15 مليار ريال و الموافقه على رصد نحو 32 مليار ريال لوزارة الصحة منذ بداية الأزمة لرفع جاهزية القطاع الصحي ولتأمين الأدوية وتشغيل الأسرة وشراء الاحتياجات الطبية و المستلزمات الصحية.

- سارعت حكومة المملكة في اتخاذ كافة التدابير الوقائية، والإجراءات الاحترازية للحد من انتشار هذه الجائحة بشكل تدريجي وذلك حرصاً منها على المحافظة على سلامة المواطنين والمقيمين في ظل انتشار جائحة كورونا المستجد. جراء هذه التدابير أغلقت المحلات والمقاهي والمطاعم والأسواق والمراكز التجارية وتوقفت غالبية الهيئات والشركات والمؤسسات عن ممارسة نشاطها بكلا القطاعين العام والخاص.

- قدمت حكومة المملكة دعماً للقطاع الخاص بقيمة إجمالية قدرها (120) مليار ريال. تستهدف برامج الدعم المحافظة على الاستدامة المالية والحفاظ على الاستقرار لجميع الأنشطة خصوصاً المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما تم تخصيص مبلغ (50)مليار ريال لتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص.

2- أهم التدابير الاحترازية المتخذة في المملكة (فبراير - إبريل 2020)

2 فبراير
إجلاء الطلاب والمبتعثين وأعضاء البعثة التعليمية من الصين

2 فبراير
تعليق الخطوط السعودية جميع رحلاتها بين كلا من الرياض و جدة وغوانزو الصينية

6 فبراير
تعليق سفر المواطنين والمقيمين إلى جمهورية الصين الشعبية

27 فبراير
تعليق الدخول إلى المملكة العربية السعودية لأغراض العمرة وزيارة المسجد النبوي

28 فبراير
تعليق دخول مواطني مجلس التعاون الخليجي إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة

7 مارس
قصر دخول مواطني الإمارات والكويت والبحرين على ثلاث مطارات فقط

7 مارس
تعليق حضور الجماهير في جميع المنافسات الرياضية بكل الألعاب حتى إشعار آخر

5 مارس
إغلاق الحرمين الشريفين بعد انتهاء صلاة العشاء بساعة وإعادة فتحهما قبل صلاة الفجر بساعة

4 مارس
تأجيل مهرجان البحر الأحمر السينمائي الدولي

4 مارس
تعليق أداء العمرة للمواطنين والمقيمين

8 مارس
إغلاق محافظة القطيف وإيقاف العمل في المؤسسات الحكومية والخاصة باستثناء المرافق الأساسية

8 مارس
تعليق السفر من وإلى الدول الموبوءة

8 مارس
تأجيل مهرجان الزهور الثاني في مكة المكرمة

8 مارس
تأجيل موعد انطلاق مهرجان الورد الطائفي

8 مارس
تعليق الدراسة حتى إشعار آخر

13 مارس
تعليق إقامة جميع المناسبات في قاعات الأفراح أو الاستراحات أو الفنادق

12 مارس
إغلاق جميع المنافذ البرية وتعليق حركة السفر عبرها

11 مارس
تعليق عروض الأفلام في دور السينما

9 مارس
إغلاق منطقتي الرياض بوليفارد و ونتر ويندرلاند

9 مارس
منع تقديم الشيشة والمعسل في جميع المقاهي والمطاعم

14 مارس
تعليق الرحلات الجوية الدولية من وإلى المملكة

14 مارس
تعليق كافة الأنشطة والمسابقات الرياضية وإغلاق الصالات والمراكز الرياضية الخاصة

15 مارس
إغلاق جميع الأسواق والمجمعات التجارية

15 مارس
اقتصار الخدمة في أماكن تقديم الأطعمة والمشروبات على الطلبات الخارجية

15 مارس
منع التجمعات في الأماكن العامة المخصصة للتنزه

17 مارس
إيقاف صلاة الجمعة والجماعة في المساجد باستثناء الحرمين الشريفين

16 مارس
إلزام البنوك والمؤسسات بتفعيل العمل عن بعد لمدة 16 يوماً

16 مارس
إغلاق محلات الحلاقة الرجالية والصوالين النسائية

16 مارس
تعليق الحضور لمقرات العمل الحكومية باستثناء القطاعات الأمنية والصحية لمدة 16 يوم

15 مارس
تعليق الأنشطة البرية

تابع أهم التدابير الاحترازية المتخذة في المملكة

18فبراير
تعليق حضور العاملين للمكاتب الرئيسية لمنشآت القطاع الخاص لمدة 15 يومًا

19مارس
تعليق حضور المصلين بالمسجد النبوي

19مارس
تعليق التواجد والصلاة في ساحات الحرمين الشريفين

19مارس
إلغاء موسم جدة

20 مارس
تعليق نشاط الحافلات وسيارات الأجرة والقطارات

24 مارس
إغلاق سطح وقبو المسجد الحرام

24 مارس
إغلاق المطاعم في فترة حظر التجول

23 مارس
منع التجول من الساعة 7 مساءًا وإلى 6 صباحاً و لمدة 21 يوماً

21 مارس
تعليق جميع رحلات الطيران الداخلي لمدة 14 يوماً

20 مارس
إيقاف تصدير الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية

25 مارس
منع سكان المناطق الإدارية من الخروج منها أو الانتقال لمنطقة أخرى

25 مارس
تقديم فترة منع التجول في الرياض، ومكة المكرمة والمدينة المنورة إلى 3 مساءًا

28 مارس
تمديد تعليق الحضور لمقرات العمل في القطاع الحكومي والخاص

28 مارس
استمرار تعليق الرحلات

28 مارس
إغلاق بعض أحياء المدينة المنورة وحظر التجول فيها لمدة 24 ساعة

3 إبريل
حظر التجول في عدد من أحياء جدة، مع منع الدخول إليها أو الخروج منها على مدار 24 ساعة

3 إبريل
تقديم وقت بدء منع التجول في مدينة الدمام ومحافظتي الطائف والقطيف إلى 3 مساءًا

2 إبريل
منع التجول في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة على مدى 24 ساعة

30 مارس
إقرار حظر التجول لبعض أحياء مكة المكرمة لمدة 24 ساعة

29 مارس
تقديم فترة منع التجول في جدة إلى الساعة 3 مساءًا

6 إبريل
حظر التجول في (الرياض،تبوك الدمام،الظهران،الهفوف،جدة الطائف، القطيف والخبر) على مدار 24 ساعة، واستمرار منع الدخول إليها أو الخروج منها

7 إبريل
تقديم ساعات منع التجول في بقية مناطق ومدن المملكة إلى 3 مساءًا مع استثناء بعض الأنشطة الحيوية

10 إبريل
وصول أولى الرحلات المخصصة لعودة المواطنين الراغبين بالعودة إلى المملكة

10 إبريل
منع التجول والتنقل الكلي وعدم الخروج من المنازل في 6 أحياء في المدينة المنورة

11 إبريل
تمديد العمل بمنع التجول حتى إشعار آخر

17 إبريل
تحديث نماذج تصاريح التنقل خلال فترة منع التجول للفئات المستثناة

16 إبريل
عزل حي الأثير مدينة الدمام ومنع الدخول والخروج منه ومنع التجول فيه على مدار 24 ساعة

16 إبريل
نقل جميع طلاب وطالبات التعليم العام للصفوف الدراسية التي تلي صفوفهم الحالية واستمرار عمليات التعلم

15 إبريل
تمديد صلاحية الهوية الوطنية المنتهية خلال فترة تعليق الحضور لمقرات العمل في الجهات الحكومية

13 إبريل
منع التجول والدخول والخروج من وإلى محافظتي صامطة والدائر على مدار 24 ساعة حتى إشعار آخر

26 إبريل
رفع منع التجول جزئياً في مناطق المملكة مع الإبقاء على منع التجول الكامل في مكة مكرمة والأحياء المعزولة سابقاً

26 إبريل
تم السماح بفتح بعض الأنشطة الاقتصادية والتجارية

26 إبريل
السماح لشركات المقاولات والمصانع للعودة لممارسة أنشطتها دون قيود على الوقت

7 مايو
اعتماد لائحة الحد من التجمّعات التي تسهم في تفشي فايروس كورونا وتصنيف المخالفات والعقوبات المقررة بحقها

12 مايو
استمرار الإجراءات الاحترازية حتى نهاية رمضان، ومنع التجول الكامل خلال الفترة من 30 رمضان وحتى 4 شوال

3- تأثير التدابير الاحترازية على القطاعات الاقتصادية في المملكة

القطاعات الاقتصادية المتأثرة

تـأثرت معظم الأنشطة الاقتصادية في المملكة نتيجـة للإجراءات الاحترازية التي تمت من قبل الدولـة لـمكافحة انتشار فايـروس كورونا ويصعب قيـاس هذا الأثر بشكـل دقيـق حيث أن الوضع الراهـن ومستويات انتشـار الفـايروس متغيـرة ولا يمكن التنبؤ بها. وقـد تبـايـن الأثـر على الأنـشطـة الاقتصـاديـة بـسبب طبيعـة الأزمـة وتبعـاً للإجـراءات الاحتـرازيـة التي تمت من قبل الدولـة حيث يمكن تصنيف التأثيـرات على الأنشطـة الاقتصـاديـة حسـب درجـة التـأثـير:

قطاعات توقف العمل فيها تماماً:

قطـاع الحـج والعمـرة، قطـاع السيـاحة والترفيـه وقطـاع الريـاضة وبالتـالي فهي معرضـة لمخاطر أكبر من القطـاعات الأخرى التـي توقف فيهـا العمـل بشكل جزئـي.

قطاعات زاد الطلب عليها بشكل كبير:

قطاع المستلزمات الطبية والدوائية، قطاع تجارة الأغذية.

وحسب ماذكرته وكالة موديز للتصنيف الائتماني فإن تأثير القطاعات تبعاً لدرجة انكشافها [1]

القطاعات الأكثر انكشافاً:

السياحة والفنادق، شركات خطوط الطيران (نقل الركاب)، قطاع التجزئة (لا يشمل الأغذية)، الشحن الدولي الملابس والأنسجة، شركات صناعة السـيارات، موردي السيـارات، وقطع الغيار، المعدات المنزلية، الألعاب.

القطاعات المتوسطة الانكشاف:

الـمشروبـات، الكيـماويـات، الـصناعـات التـحويـلية، الإعـلام، التعديـن، الـنفط والغـاز، الـقطـاع الـزراعـي شركـات الخدمـات، مصـانـع الفـولاذ، الأجهـزة التقنيـة.

القطاعات الأقل انكشافاً:

أدوات البنـاء، معـدات الدفـاع، الاتصـالات، قطـاع الأغذيـة، القطـاع العقـاري، الأدويـة والتـغلـيـف.

القطاعات ذات الأثر الإيجابي المحتمل:

شركـات خـدمـات الإنتـرنت والتجزئـة «أونـلايـن» وشركـات تعديـن الـذهـب.

المصدر: (1) وكالة موديز للتصنيف الائتماني

◆ الأثر الاقتصادي المحتمل الناتج عن جائحة كورونا

وفقاً لتحليل PEST ANALYSIS الذي أجرته "لجنة التجارة والسياحة والترفيه والرياضة" وهي أحد اللجان الوزارية التي تم تشكيلها بتوجيه كريم بهدف دراسة آثار وتداعيات أزمة فايروس كورونا المستجد وتحدياتها في عدد من القطاعات والمناطق ودراسة فرص معالجتها:

الأثر السياسي	التحليل
◆ الاتجاه السياسي لمعظم الدول هو أن الأولوية للصحة ولو جاء ذلك على حساب الاقتصاد.	◆ ارتفاع مصاريف الدولة وانخفاض الإيرادات النفطية والغير نفطية.
◆ فرض القيود على السفر والحركة، وإلغاء الفعاليات الاجتماعية والترفيه والرياضة والتوجيه بعدم الخروج من المنزل إلا للضرورة وإيقاف الأنشطة الاقتصادية إلا المستثناة منها.	◆ انخفاض التحويلات الخارجية المرتبطة بسفر المواطنين للخارج.

الأثر الاقتصادي	التحليل
◆ انخفاض النمو العالمي وارتفاع فرص الكساد.	◆ زيادة الطلب على المنتجات الوطنية وتشجيع فرص التصدير.
◆ تأثر سلاسل الإمداد العالمية.	◆ انخفاض المبيعات مع بقاء المصاريف.
◆ تأثر الطلب العالمي.	◆ انخفاض التدفقات النقدية وسلبيتها.
◆ تأثر مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة بانخفاض التأشيرات و المعتمرين، مثل خدمات الإقامة والطعام والنقل.	◆ زيادة احتمالية عدم القدرة على الوفاء بسداد القروض والتسهيلات.
◆ تأثر قطاع الطيران بشكل كبير نتيجة لانخفاض الطلب.	◆ انخفاض واردات بعض السلع وبعض مدخلات التصنيع مما يؤدي لانخفاض العرض.
◆ تأثر قطاع الترفيه والسياحة عموماً.	
◆ زيادة القيود على الحركة، ستأثر على قطاعات التجزئة خصوصا المراكز التجارية وخدمات الإقامة و الطعام.	

تابع الأثر الاقتصادي المحتمل الناتج عن جائحة كورونا

الأثر الاجتماعي	التحليل
◆ تغير سلوك المستهلك كنتيجة لارتفاع التدابير الاحترازية والقيود، وبالتالي التركيز على المنتجات التموينية والرئيسية لتفادي الخروج لغير الحاجة وتقليل المناسبات الاجتماعية.	◆ ارتفاع الطلب على المنتجات التموينية واللوازم الطبية مما قد يؤثر على وفرة تلك المنتجات. ◆ انخفاض الطلب على المنتجات الأخرى كالكماليات. وخدمات الإقامة والطعام.
◆ التحفظ في المصروفات خصوصاً لموظفي القطاعات المتضررة.	

الأثر التقني	التحليل
◆ زيادة الاعتمادية على التقنية كبديل (الخدمات التعليمية، والصحية، التجارة الإلكترونية).	◆ ارتفاع الطلب على الخدمات الإلكترونية. ◆ ارتفاع الاعتمادية على الاقتصاد الرقمي.

وفي استطلاع رأي تم تعميمه على مشتركي غرفة جدة مطلع شهر مارس 2020م لحصر أهم التحديات التي تواجههم في ظل الإجراءات الاحترازية المطبقة للحد من انتشار فايروس كورونا المستجد وأثر ذلك على الأنشطة المختلفة. فقد انحصرت معظم التحديات والأثر الناتج عنها في التالي:

- تعطل الأعمال أو توقفها مما أدى إلى انخفاض الإيرادات بشكل حاد ومنها على سبيل المثال لا الحصر
  - إغلاق المراكز التجارية
  - إيقاف جميع الفعاليات الترفيهية
  - تعليق موسم العمرة واحتمالية تعليق موسم الحج لهذا العام
  - تعليق الرحلات المحلية والدولية
  - نقص الإمداد للمشاريع العاملة سواء من داخل المملكة أو خارجها
- الرسوم الحكومية المختلفة واحتمالية عدم القدرة على الوفاء بها ومنها
  - رسوم العمالة والمقابل المالي
  - ضريبة القيمة المضافة
  - رسوم الرخص البلدية
  - رسوم الجمارك
  - الغرامات
  - القروض الحكومية
- ارتفاع المصروفات التشغيلية وعدم القدرة على سدادها ومنها
  - الأجور
  - الإيجارات
  - رسوم الخدمات (الكهرباء، الماء، الاتصالات)

3- برامج ومبادرات الدعم الحكومي للقطاع الخاص في المملكة

بالتوازي مع الإجراءات الوقائية والاحترازية التي اتخذتها المملكة لمواجهة انتشار الفايروس وضمان سلامة المواطنين والمقيمين، أطلقت حزمة من القرارات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها التخفيف من تداعيات هذه الجائحة على الاقتصاد الوطني، وعلى القطاع الخاص وذلك بهدف:

1. تقليل آثار التباطؤ الاقتصادي

- تقليل فرص تعثر الشركات.
- حماية القطاع المالي.
- استمرارية تقديم الخدمات والمنتجات.
- سرعة التحول للنمو عند انتهاء الأزمة.
- انخفاض الناتج المحلي للقطاعات الغير نفطية.

2. تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

- متانة البيئة الاستثمارية وقدرة الدولة على حمايتها.
- حماية لصورة البيئة الاستثمارية في المملكة خصوصاً أمام الاستثمارات الأجنبية في ظل المنافسة مع الدول.
- تعزيز الأمان الوظيفي في القطاع الخاص مما يخدم استراتيجية التوطين وبرامج الخصخصة.

3. تجنب تبعات أكبر على الدولة

- زيادة مخاطر النظام المالي.
- انخفاض الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة والرسوم الأخرى نتيجة لإغلاق المنشآت.
- تعثر الشركات مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة وما يتبعه من تعويضات وآثار اجتماعية.

فقد أقرت حكومة المملكة العربية السعودية مبادرات عاجلة لمساندة القطاع الخاص خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثراً من تبعات هذه الجائحة، وذلك بهدف:

- دعم الأنشطة الاقتصادية
- تعزيز الاستقرار المالي

ووصل حجم هذه المبادرات إلى ما يزيد عن **120 مليار ريال**، وتمثل الدعم في إعفاءات وتأجيل بعض المستحقات الحكومية لتوفير سيولة لدى القطاع الخاص ليتمكن من استخدامها في إدارة أنشطته الاقتصادية. كما صدرت توجيهات كريمة بتشكيل عدد من اللجان الوزارية التي تهدف لدراسة آثار وتداعيات أزمة فايروس كورونا المستجد وتحدياتها في عدد من القطاعات والمناطق ودراسة فرص معالجتها سواء بالدعم أو التحفيز أو غيرهما

للاطلاع على أهم المبادرات وبرامج الدعم
من خلال الرابط التالي
https://initiatives.financialsector.gov.sa/Pages/default.aspx

5- قوة ومتانة الاقتصاد السعودي

التصنيف العالمي للاقتصاد السعودي

- أكدت وكالات التصنيف العالمية قوة ومرونة الاقتصاد السعودي على رغم الأزمة الاستثنائية التي يشهدها العالم حالياً بتفشي فايروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، وذلك من خلال تثبيت التصنيف الائتماني للمملكة.

- أعلنت وكالة "فيتش" بتاريخ 9 إبريل 2020م، تأكيد التصنيف الائتماني طويل الأجل للمملكة عند (A) مع نظرة مستقبلية مستقرة، موضحة أن تأكيد التصنيف يعكس القوة المالية التي تتمتع بها المملكة، بما في ذلك الاحتياطيات الأجنبية العالية بشكل استثنائي، ونسبة الدين العام المنخفضة.

- أجرت وكالة التصنيف الائتماني " موديز" بتاريخ 9 إبريل 2020م تحديثاً لتقريرها الائتماني للمملكة عند (A1) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى أن المملكة تُعد ثاني أكبر منتج للنفط (بما في ذلك الغاز المكثف والطبيعي) في العالم، ولديها احتياطات كبيرة، كما تمتلك خبرة طويلة في استخراج النفط بأقل التكاليف، الأمر الذي يوفر للمملكة درجة عالية من الميزة التنافسية على منتجي النفط الآخرين.

مؤشر ثقة المستهلك العالمي

احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر ثقة المستهلك السعودي لشهر مارس بـ **65,1 نقطة** ويعكس المؤشر اتجاهات المستهلكين حول الوضع الحالي والمستقبلي لاقتصادهم المحلي، وحالاتهم المادية والشخصية ومدخراتهم إضافة إلى ثقتهم في القيام باستثمارات كبرى.

6- أهم النصائح والتوصيات للقطاع الخاص لتخفيف آثار الجائحة

لقد بدأت منشآت القطاع الخاص بالمملكة في اتخاذ عدد من الإجراءات والتحولات لمواجهة التحديات الناجمة عن أزمة كورونا ولقي البعض منها نجاحاً كبيراً، وهناك اقتراحات يمكن للمنشآت أن تسارع في اتخاذها لتلافي الأعباء والخسائر المالية الحالية أو المستقبلية ومنها:

1- سرعة تفعيل **الاستفادة من أوجه الدعم الحكومي** لتوفير السيولة اللازمة لتخفيف الأعباء المالية والاستفادة منها لصالح المنشأة والاطلاع والبحث عن مستجدات ومصادر الدعم الحكومي

2- تفعيل العمل عن بعد من خلال **الاستفادة من التقنيات الافتراضية الحديثة، والاستفادة من منصات التدريب الإلكتروني** في تدريب الموظفين

3- الإسراع في **التحول الرقمي لعمل المنشآت خاصة التجارية** منها وذلك لتبسيط وتسهيل وسرعة تنفيذ عمليات البيع والشراء، من خلال الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في إنجاز الأعمال، وخاصة في أنشطة البيع بالتجزئة

4- التوسع في **الاعتماد على وسائل النقل والشحن والتوصيل**، في المجالات والأنشطة الخدمية والتجارية بحيث يستفاد من بعض المواطنين الذين يصرح لهم بممارسة هذه الأعمال

5- **تقديم عروض لعمليات البيع في القطاع التجاري** وذلك بغرض رفع معدلات الطلب على السلع بحيث تشمل العروض التوصيل المجاني لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء، والتوجه لتقديم عروض وخصومات على المنتجات

6- إعادة **التخطيط والتجهيز لإدارة الأزمات**، وإعادة موازنة عام 2020 م وترتيب الأولويات المهمة

تابع أهم النصائح والتوصيات للقطاع الخاص لتخفيف آثار الجائحة

7- **الاستفادة من خدمات الاستشارات عن بعد** من الجهات الاستشارية المعتمدة

8- **فتح خطوط انتاج جديدة في المصانع** لإنتاج السلع والمنتجات اللازمة للسوق السعودي كبديل للاستيراد من الخارج

9- **التوجه للاندماج بين المنشآت الصغيرة والكيانات الكبيرة** وذلك من خلال إبرام شراكات وتكوين تكتلات قوية لمواجهة التحديات والتخلص من المخاطر والتحديات الناجمة عن أزمة كورونا

10- **الحفاظ على الكوادر الوطنية العاملة لديهم وتقديم الدعم بالتدريب عن بعد وتمكينهم من العمل عن بعد** للاستثمار بهم بشكل أفضل

11- **تقديم الخدمات التطوعية لدعم المنشآت المتعثرة أو المجتمع** خلال فترة الأزمة كخدمة مجتمعية

ثالثاً: أهم مساهمات ومبادرات الدعم المقدمة من القطاع الخاص وغرفة جدة خلال فترة الجائحة

مساهمات ومبادرات القطاع الخاص الداعمة خلال فترة الجائحة

- تجسيداً للعمل الوطني تجاه الأوضاع الراهنة واستشعاراً بالمسؤولية المجتمعية وتكاملاً مع جهود الدولة في التصدي لهذه الأزمة قدم القطاع الخاص من خلال (المؤسسات الوطنية وشركات الطاقة ومؤسسات القطاع المصرفي) **مساهمات مالية بلغت قرابة مليار ريال سعودي** لصندوق الوقف الصحي وذلك دعماً للقطاع الصحي.

- كما ساهم بعض مستثمري أنشطة القطاع الخاص لخدمة المجتمع والقطاع الصحي خلال فترة الأزمة كلاً حسب نشاطه بمساهمات مختلفة، يتمثل بعضها في التالي:

المستشفيات الخاصة	وضع بعض المستشفيات منشآتهم تحت تصرف الدولة ووزارة الصحة
الصيدليات	بيع (الكمامات والقفازات) بسعر التكلفة على المجتمع توزيع كميات من المعقمات والكمامات والقفازات مجانا للفئات المحتاجة
تجارة التجزئة والأغذية	التوظيف المؤقت للكوادر الوطنية التي فقدت وظائفها خلال هذه الأزمة العمل بكامل طاقاتهم خلال 24 ساعة لضمان توفر المنتجات الاستهلاكية توزيع سلع استهلاكية كتبرعات للأسر المحتاجة
الفنادق	وضع بعض المستثمرين بقطاع الإيواء السياحي فنادقهم تحت تصرف الدولة ووزارة الصحة
الاتصالات والتقنية	قام بعض مستثمري الأجهزة التقنية بالمكتبات بتوزيع آلاف الحواسيب مجاناً للطلبة لإكمال رحلتهم التعليمية قدمت جميع شركات الاتصالات شرائح بيانات مجانية لفئات محدودة للطلبة لتمكنهم من الدراسة عن بعد
المطاعم	توزيع بعض مستثمري المطاعم آلاف الوجبات مجاناً للأحياء المحتاجة والمحظورة 24 ساعة
النقل والتوصيل	ساهم بعض مستثمري نشاط خدمات التوصيل بتقديم خدمة توصيل الأدوية من الصيدلية دون مقابل لفئات المجتمع دون مقابل مالي خلال فترة الحظر
مستثمرين مختلفين	المساهمة بمبالغ مالية متفاوتة لمبادرات خيرية لإطعام ومساعدة الأحياء الفقيرة مثل المساهمة بمبادرة (براً بمكة) المنبثقة من أمارة منطقة مكة المكرمة

أولاً:
مبادرات تمكين مجتمع الأعمال:

1- اللقاءات المفتوحة online مع مسؤولي الجهات الحكومية

التعريف بالمبادرات الحكومية المتعلقة بتخفيف الآثار الاقتصادية من خلال عقد لقاءات مفتوحة وورش عمل على المنصة الإلكترونية التفاعلية بين أصحاب الأعمال والمسؤولين الحكوميين.

2- مبادرة حلول

تهدف إلى تلمس احتياجات قطاع الأعمال وتحديد أهم التحديات وإيجاد الحلول السريعة عن طريق:

- تحديد خط ساخن للتواصل المباشر أو عن طريق البريد الإلكتروني أو الجوال.
- إعداد استطلاعات رأي لمعرفة أهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص.
- مساهمة فريق عمل من الغرفة مع مركز العمليات الأمنية الموحد 911 لتسهيل ترخيص وحركة نقل أصحاب الأعمال.

3- المشاركة مع فريق عمل الوحدة الاقتصادية بمجلس الغرف السعودية

تهدف لمساندة ودعم متخذي القرار بالحلول والتوصيات لمواجهة الآثار المترتبة على القطاع الخاص من الأزمة من خلال إعداد البحوث والدراسات المشتركة وفقاً لحوكمة إجراءات إدارة الأزمات لدعم القطاع الخاص.

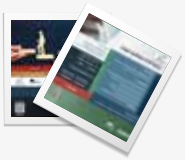

4- التدريب عن بعد

تقديم ورش عمل ودورات تدريبية من خلال منصة غرفة جدة للتدريب الإلكتروني.

ثانياً:
مبادرات خدمات العملاء:

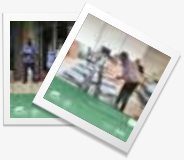

1- استمرار تقديم الخدمات في بعض مراكز الخدمة.

2- تطوير الخدمات الإلكترونية الحالية.

3- تعزيز قنوات التواصل مع العملاء.

ثالثاً:
مبادرات الاتصال والإعلام ونشر الوعي بجهود القطاع الخاص:

إطلاق حملة توعوية (حملة يد بيد بإذن الله نعديها) على منصات التواصل الاجتماعي لغرفة جدة تهدف إلى نشر الإيجابية والتفاؤل لتخفيف آثار الأزمة وكذلك الجهود الجبارة التي تقدمها الدولة لدعم القطاع الخاص.

رابعاً:
مبادرات المسؤولية الاجتماعية:

1- إتاحة مركز جدة للمعارض تحت تصرف وزارة الصحة والذي تم تحويلة مؤخراً إلى مستشفى ميداني بسعة 500 سرير.

2- المشاركة في حملة (براً بمكة).

3- المشاركة في حملة توفير السلال الغذائية.

رابعاً: أهم الدروس المستفادة اقتصادياً من جائحة فايروس كورونا والتوقعات المستقبلية لبنية الأعمال[1]

سرعة انتشـار الفايروس أدت إلى تأثر القطاعات الاقتصادية وتعطيل أغلب قطاعات الأعمال وأثرت على الاقتصاد العالمي بشكـل عام، الأمر الذي لم يكن يتوقعه أحد والذي أدى إلى اتخـاذ اجراءات وتدابيـر صارمة في الفتـرة السابقة ومن الممكن أن تستمر هذه الإجراءات لوقت لاحق مما سيؤثر مستقبلاً على النمو والتقدم الاقتصادي لـمعظم بـلدان العـالم.

- مما لا شك فيه أن الأضرار الجانبية التي ستنتج عن تطبيق التكنولـوجيا الحديثة قد تبطئ سيـر العمل خاصة للدول الغيـر متقدمـة تكنـولوجيـاً ولا تعتمد على الاقتصـاد الرقمـي، ونذكر **بعض التحديـات التي قد تـواجه القطـاعـات إثر تطبيــق آلية العمــل عن بــعد:**

- أزمـة إدارة الـفريــق عـن بـعـد.
- كيفيـة معـالجة الآثار النفسيـة لـحـالة الوحدة التي يشعر بها العامل عن بعد.
- تهيئة المنازل لتكون بيئة عمل مناسبة.
- تغيـــر متطلبـــات المهـــارات.
- زيـــادة عـــدم الـــمـــســـاواة.
- ردود الفعل السلبيـة تجـاه التكنولوجيا.

- مما لا شك فيه أن الأضرار الجانبية التي ستنتج عن تطبيق التكنولـوجيا الحديثة قد تبطئ سيـر العمل خاصة الا أن هذا التحـوّل سينتج عنه نمـاذج عمل جديـدة تتيح من الفـرص أكثـر مما تتسبـب بخسـائر أو آثـار جـانبية. وأن الكثير من اختراعات وابتكارات البشرية في القرن العشرين ولدت في ظل الحرب العالمية الثانية والحرب البـاردة حينما كان سبـاق الحياة أو الـموت هو الـدافع لابتكار أحدث الطائـرات والقطـارات وشبكـات الاتصال وغـزو الفضـاء وعلم الـذرة.

- من المتوقع أن يسبب انتشار جائحة فايروس كورونا ركوداً شديداً للاقتصاد العالمي، ومن المحتمل أن يتحسن الاقتصـاد بنهاية 2020م بمجرد تخفيف إجراءات التبـاعد الاجتماعي، وبتطبيـق التحفيـز الـنقدي والمـالي مع استئنـاف الانفـاق التقديري لذلك يجب على الشركـات التي استطـاعت التغلب على الأزمـة أن تستعد لنهايـة قويـة بعـام 2020م وبدايـة عام 2021م مع توقعات ارتفـاع النمو العالمي لـيبلغ **نسبة 5.3%** على أسـاس سنوي و**بمتوسط 4.4%** للعـام المقبـل ككل.[2]

المصدر: (1) https://2u.pw/GRNbz
(2) Oxford Economics-World Economic Prospects March 2020

1- أهم التغيرات الاقتصادية ما بعد كورونا [1]

النظام العالمي	◆ تحول في ميزان القوة العالمية. ◆ ستتعافى الدول الآسيوية قبل الولايات المتحدة.
الاقتصاد	◆ تقدم الإنتاجية في البنية الأساسية؛ ابتكار أنظمة للعمل دون انقطاع حتى في وقت الأزمات. ◆ توفير للطاقة وانخفاض التكاليف وتحسين الجودة، وانخفاض ساعات الجهد البشري. ◆ تغير سلوك المستهلكين والتكيف مع الاتجاهات الجديدة في الحكومات ومكاتب الهجرة والدفع الإلكتروني.
التكنولوجيا	◆ ظهور المزيد من الشركات الناشئة في تكنولوجيا التطبيقات الإبداعية. ◆ نهوض الحكومات في الخدمات الإلكترونية بما فيها خدمات الهجرة والجوازات والوزارات والمحاكم. ◆ زيادة الثقة في التقنية والتكنولوجيا. ◆ انخفاض طويل الأجل في سفر الأعمال بسبب ظهور مؤتمرات الفيديو.
الصحة	◆ تخصيص المزيد من الميزانية للاستثمار في الرعاية الصحية ومنتجات الرعاية الصحية بعد اكتشاف الثغرات في النظام العالمي أثناء محاربة فايروس كورونا.
أنظمة العمل المؤسسية	◆ توقعات للتخلص من العمل المكتبي والمباني.

2- برامج العمل المقترحة لمواكبة مستقبل الأعمال [2]

من المرجح أن تحظى التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي بأثر اقتصادي واجتماعي كبير في المستقبل ويمكن للحكومات استغلال ذلك من الآن لتحقيق الازدهار للمجتمع وتوفير حياة أفضل لجميع المواطنين. وفي السنوات المقبلة يمكن للتحول الرقمي أن يمثل حركة تغيير إيجابية تؤدي إلى تحسين حياة الجميع وتغيير كل جانب من جوانب العمل على سبيل المثال:

1- وضع استراتيجية وطنية لاعتماد التكنولوجيا.

2- إصلاح نظام تنمية الموارد البشرية.

3- إعادة النظر في أنظمة الحماية الاجتماعية.

4- حشد الجهات المعنية لتنسيق التحول المستقبلي لمنظومة العمل بين الجهات المعنية من القطاعين.

المصدر: (1) مجلة فوربس الشرق الأوسط / لما بعد كورونا

(2) ماكينزي اند كومباني/الشرق الأوسط- العدد الأول- إبريل 2020

3- أنشطة وقطاعات اقتصادية ستدعم الاقتصاد الرقمي والعمل عن بعد بإستخدام أحدث التقنيات

- التجارة الإلكترونية (خاصة تجارة التجزئة للسلع - والمنتجات الغذائية - الدوائية - الأجهزة الملابس - الذهب – المطاعم.....) وارتفاع وعي العملاء والمستهلكين بإستخدام تقنيات التسوق الإلكتروني.
- التعليم والتدريب عن بعد.
- الخدمات الصحية مثل (العيادات الافتراضية في مجال التشخيص لبعض الحالات المرضية وصرف الأدوية - الإعتماد على روبوتات تقوم بالكشف على المرض في حال الأمراض المعدية....).
- الخدمات البنكية والمحافظ الرقمية.
- الصناعة (المدن الصناعية الذكية - الروبوتات في مراحل الإنتاج والتغليف..).
- خدمات البريد والتوصيل.

وغيرها من الأنشطة التي استطاعت أن تحقق مكاسب في استمرار عملها خلال فترة العمل عن بعد.

وسائل وأدوات العمل عن بعد

استخدام التطبيقات التقنية المختلفة التي تمكن من عقد الاجتماعات الافتراضية / آليات إثبات حضور وانتاجيةالموظفين / تطبيقات توصيل الخدمات والسلع للعملاء / بناء قواعد بيانات العملاء وتقييم الخدمة

كما يتوقع أن أزمة كورونا ستغير الكثير في طبيعة الأعمال في عدة جوانب:

1. التغير في طريقة وأسلوب العمل الإداري

- التخلص من البيروقراطية والمركزية في إتخاذ القرارات وإجراءات العمليات
- وضع خطط لإدارة الأزمات والكوارث لسرعة التجاوب مع التغيرات غير المتوقعة ولسد الاحتياجات للطلبات العالية للوصول للإكتفاء الذاتي في حالات الطوارئ.
- المرونة في تغيير الموازنات والخطط حسب الأولويات.
- سرعة إتخاذ القرارات وعدم التباطؤ الذي يكلف كثير من الخسائر.
- تحول تقديم الخدمات لتصبح من خلال منصات إلكترونية.

2. التغير في طبيعة الوظائف

- تحول بعض الوظائف للعمل عن بعد مثل مركز خدمة العملاء والوظائف التي تعتمد على التواصل الهاتفي، برامج وتطبيقات تقديم الخدمات.
- استحداث وظائف جديدة وتحويل بعض وظائف البشر إلى روبوتات تقنية.
- الوظائف المؤقتة مثل التي ظهرت خلال الأزمة لسد فجوة الطلب العالي.

3. أبرز القطاعات الاقتصادية التي ستتغير

وتتمثل أبرز القطاعات الاقتصادية التي سينالها التغيير في عهد ما بعد جائحة كورونا، على سبيل المثال لا الحصر التالي:

أولاً: قطاع الخدمات الصحية:
الذي من المتوقع أن يشهد اهتماماً كبيراً من الحكومات ودخول مستثمرين جدد مما سيؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمارات في المراكز الصحية وشركات الأدوية بمناطق مختلفة بالعالم وظهور شركات ريادية من القطاع الخاص تهتم بتوصيل العلاج إلى مناطق النقص الدوائي والمناطق النائية. بالإضافة إلى زيادة في أعداد شركات التطبيب الخاص وكذلك العيادات الافتراضية التي تقدم خدمات طبية أونلاين لعدد كبير من المرضى خارج حدودها، وستزداد التوعية بأهمية صحة الفرد والمجتمع حول العالم.

ثانياً: قطاع التقنيه:
سيفرض نفسه وبقوة في الأعوام القادمة وستعتمد عليه كافة قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطني بنسبة كبيرة لإنجاز مهامها وستضخ الحكومات وكذلك القطاع الخاص والمستثمرين أموالهم في المشاريع المرتبطة بهذا القطاع لتطوير المستوى التقني.

ثالثاً: قطاع التجارة:
يعد قطاع تجارة التجزئة من أهم القطاعات التي ستستفيد من زيادة الاستثمارات في القطاع التقني وبصورة متقدمة بالإضافة إلى التجارة الإلكترونية.

رابعاً: قطاع التعليم:
ستتغير الهيكلة التعليمية لتصبح إلكترونية أكثر من ورقية وكذلك انتشار التعليم عن بعد وستظهر المدارس الافتراضية لتعليم الأطفال حول العالم خصوصاً في المناطق النائية.

خامساً: قطاع الأمن الغذائي:
نتوقع المزيد من المستثمرين في هذا المجال حيث سيوجه الاستثمار نحو مشاريع الأمن الغذائي والتموييني إضافة إلى ظهور مشاريع ريادية تختص بحفظ الغذاء الصحي وتوصيل الغذاء الأمن لمناطق عدة حول العالم.

مستقبل ممارسة الأعمال[1]

- ستتأثر الأعمال بشكل كبير حيث ستدار منظومة العمل الخاص بتوظيف الأفراد للعمل أونلاين بين أشخاص في مناطق مختلفة في العالم باتباع آلية العمل عن بعد مما يساهم في زيادة جودة الإنتاج وتخفيض التكاليف الثابتة على المستثمر. وكذلك سيكون للتقنية المالية توجه كبير في القطاع المالي في السنوات القادمة.

- مع انتهاء الأزمة سيتغير ترتيب الدول اقتصادياً فستظهر كيانات استفادت من الفرص التي خلقتها جائحة كورونا وعملت على بناء وتنمية اقتصادياتها بما يتناسب مع تغير سلوك المستهلكين، وستختفي كيانات اقتصادية قائمة وسينخفض المركز المالي والاقتصادي لبعض الدول التي لم تستطيع مواجهة الأزمة باحترافية.

- نجد أن البنك الدولي أكد في دراسة أعدها بأن انتشار الأوبئة والأمراض يكلف الاقتصاد العالمي نحو **570 مليار دولار** سنوياً، أو ما يوازي نحو **0.7%** من حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي ولكن يبقى الأثر الاقتصادي لفايروس كورونا الجديد رهناً بتطورات جهود منع انتشاره، والتي تتخذها مختلف دول العالم بشكل متسارع.

- ومن الجدير بالذكر أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أكد في دراسة تحليلية أن الصدمة التي تسبب بها كورونا ستؤدي إلى ركود في بعض الدول وستخفّض النمو السنوي العالمي هذا العام إلى أقل من **2.5%**، وفي أسوأ السيناريوهات قد نشهد عجزاً في الدخل العالمي بقيمة **2 تريليون دولار**، داعية إلى وضع سياسات منسقة لتجنب الإنهيار في الاقتصاد العالمي.

- أشارت منظمة الأونكتاد إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى أقل من **2%** لهذا العام قد يكلف نحو **تريليون دولار**، خلافاً لما كان متوقعاً في سبتمبر الماضي، أي أن العالم على عتبة ركود في الاقتصاد العالمي.

- أكدت منظمة الأونكتاد أنه لا يمكن للبنوك المركزية في دول العالم أن تحل الأزمة وحدها، بل أن هناك حاجة إلى سلسلة من الاستجابات الحكومية والإصلاحات المؤسساتية لمنع هذا التدهور من التحول إلى انهيار اقتصادي عالمي.

المصدر: (1) منظمة الأونكتاد.

دليل الروابط السريعة
24200.tel

مركز خدمة العملاء
920024200

JEDDAHCHAMBER
www.jcci.org.sa